اتحاد الجامعات العربية

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

مجلّة علميّة نصف سنوية محكمة

تصدر عن الجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات أعضاء اتحاد الجامعات العربية

المجلد الرابع عشر العدد الأول رجب ١٤٣٨هـ/ نيسان ٢٠١٧م

ISSN 1818 - 9849

ISSN 1818-9849

الجمعية العلمية لكليات الآداب

اتحاد الجامعات العربية

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

تصدر عن الجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء
في اتحاد الجامعات العربية

المجلد الرابع عشر العدد الأول رجب 1438هـ/ نيسان 2017م

© جميع الحقوق محفوظة للجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2017

لا يجوز نشر أي جزء من هذه المجلة أو اقتباسه دون الحصول على
موافقة خطية مسبقة من رئيس التحرير

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
هيئة التحرير أو سياسة الجمعية العلمية لكليات الآداب

تنضيد وإخراج: مجدي الشناق

هيئة التحرير

رئيس التحرير:

أ. د. زياد صالح الزعبي، الأمين العام للجمعية العلمية لكليات الآداب، عميد كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الأعضاء

أ.د. سوزان بينكني ستيتكيفيتش، جامعة جورج تاون، واشنطن.

أ.د. تلمان زايد نشتيكر، جامعة فريدريخ شيلر، يانا، ألمانيا.

أ.د. سعاد عبد الوهاب، عميدة كلية الآداب، جامعة الكويت، الكويت.

أ.د. بدوي الطاهر، جامعة البحر الأحمر، السودان.

أ.د. حسن الملخ، عميد كلية الآداب، جامعة آل البيت، الأردن.

أ.د. غيداء عادل "خزنة كاتبي"، عميدة كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن.

أ.د. محمد ربيع، عميد كلية الآداب، جامعة جرش، الأردن.

أ.د. محمد العناني، عميد كلية الآداب، جامعة البترا، الأردن.

سكرتيرتا المجلة: السيدة ريمة قزق والآنسة نداء بني عيسى.

أمين سر المجلة: د. محمد المزاودة.

التدقيق اللغوي: د. خالد بني دومي.

اللجنة الاستشارية:

أ.د. بربارا ميخالاك – بيكولسكا، جامعة ياجيلونسكي، كراكوف، بولندا.

أ.د. محمد خان، جامعة ناشونال ديفنس، باكستان.

أ.د. فيليب لان، جامعة روان، فرنسا.

أ.د. جنلنج وانغ، جامعة نيوساوث ويلز، أستراليا.

أ.د. أولجا جالاتانو، جامعة نانت، فرنسا.

أ.د. ميمونة خليفة الصباح، جامعة الكويت، الكويت.

أ.د. إيمان مصطفوي، جامعة قطر، قطر.

أ.د. فهمي الغزوي، جامعة اليرموك، الأردن.

أ.د. وفاء بري، الجامعة اللبنانية، لبنان.

أ.د. محمد أحمد غنيم، جامعة المنصورة، مصر.

أ.د. عبدالله اقديم، جامعة سيدي محمد، المغرب.

أ.د. شكري المبخوت، جامعة منوبة، تونس.

أ.د. عز الدين عمر موسى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية.

أ.د. يوسف عبد الله، جامعة صنعاء، اليمن.

أ.د. فؤاد شهاب، جامعة البحرين، البحرين.
أ.د. عبد العزيز المانع، جامعة الملك سعود، السعودية / كرسي عبد العزيز مانع.
أ.د. عيد دحيات، الجامعة الأردنية، الأردن.
أ.د. موسى جواد الموسوي، جامعة بغداد، العراق.
أ.د. عدنان السيد، رئيس الجامعة اللبنانية. لبنان.
أ.د. عبد السلام المسدي، تونس.
أ.د. صلاح فضل، جامعة عين شمس، مصر.
أ.د. جمال شقرة، جامعة عين شمس، مصر.
أ.د. سعد مصلوح، جامعة الكويت، الكويت.
أ.د. عمر المراكشي، المغرب.
أ.د. عبد الحكيم الحسبان، عميد كلية الآثار والأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك.
أ.د. عبد الله الشرمان، عميد كلية السياحة والفنادق، جامعة اليرموك.
د. حاتم العلاونة، عميد كلية الإعلام، جامعة اليرموك.
أ.د. نهاد الموسى، الجامعة الأردنية، الأردن.
أ.د. موسى سمحة، الجامعة الأردنية، الأردن.
أ.د. حسن سمور، الجامعة الأردنية، الأردن.

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

مجلة علمية نصف سنوية محكّمة

تصدر عن جمعية كليات الآداب الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية

شروط النشر:

- تنشر المجلة البحوث باللغات: العربية والإنجليزية والفرنسية، ويمكن نشر بحوث بلغات أخرى بعد موافقة هيئة التحرير.
- تنشر المجلة مراجعات المؤلفات العلمية، والتقارير الخاصة بالمؤتمرات الدولية والندوات العلمية المحكمة.
- يرفق بكل بحث ملخص باللغة العربية وآخر بالإنجليزية على ألا يزيد على 150 كلمة، وتكتب بعد الملخص الكلمات الدالة .
- يجب أن تتوافر في البحوث العلمية المرسلة للمجلة الأصالة والمنهجية العلمية والإحاطة والاستقصاء، ويجب أن يكتب البحث بلغة عربية سليمة خالية من الأخطاء.
- يشترط في البحث ألا يكون قد قدم للنشر أو نشر في أي مكان آخر.
- تخضع البحوث المقدمة للنشر للتحكيم حسب الأصول العلمية.
- تصبح البحوث بعد قبولها للنشر حقاً محفوظاً للمجلة، ولا يجوز النقل منها إلّا بالإشارة إلى المجلة.
- لا يجوز للباحث إعادة نشر بحثه إلا بموافقة خطية من هيئة التحرير، وتجب الإشارة إلى المجلة حسب الأصول.
- يجب أن يكون البحث مرقوناً على الحاسوب باستخدام برنامج word، وبمسافة مزدوجة بين السطور، ويرسل بوساطة البريد الإلكتروني إلى عنوان المجلة: artsarabuni@gmail.com
- يكون حجم الخط (14) ونوعه (Arial). وهوامشه الجانبية (2.5) سم.
- ألّا يزيد عدد صفحات البحث بما فيها الأشكال والرسوم والجداول والملاحق على ثلاثين صفحة (A4) ، عشرة آلاف كلمة حدا أقصى.
- يذكر الباحث في الصفحة الأولى من البحث اسمه ورتبته الأكاديمية والمؤسسة التي يعمل فيها.
- تحتفظ الهيئة بحقها في عدم نشر أي بحث وتُعد قراراتها نهائية.
- لا تُرَد الأبحاث التي لم تقبل للنشر إلى أصحابها.
- يلتزم الباحث بدفع النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حال سحبه البحث أو رغبته في عدم متابعة إجراءات التقويم.
- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات التي يقترحها المحكمون خلال شهرٍ من تاريخ تسلُّمه القرار.

- يخضع ترتيب الأبحاث في المجلة لمعايير فنية تراها هيئة التحرير.
- الأبحاث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو جمعية كليات الآداب في اتحاد الجامعات العربية.

التوثيق:

* ترقم الإحالات في متن البحث بطريقة متسلسلة، بين قوسين صغيرين ( ).
* وتكون هوامش الإحالة إلى المصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو الآتي:

- في حال كان المصدر أو المرجع كتاباً:

اسم المؤلف كاملاً: **المصدر أو المرجع**، عدد الأجزاء، مكان النشر، الناشر، السنة، الصفحة.

مثال:

ضيف، شوقي: **العصر العباسي الأول**، مصر، دار المعارف، 1966، ص24.

- في حال الرجوع إلى الدوريات أو المجلات تكون الإحالة إليها على النحو الآتي:

اسم المؤلف كاملاً: عنوان البحث، **اسم الدورية أو المجلة**، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.

مثال:

سعيدان، أحمد سليم: "حول تعريب العلوم"، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، المجلد الأول، العدد الثاني، تموز 1978، ص101.

* وتثبت في آخر البحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في بحثه وفق التسلسل الألفبائي لاسم المؤلف العائلي، بحيث تذكر المراجع العربية أولاً، ثم تليها المراجع الأجنبية.

الاشتراك السنوي:

أ) للأفراد: خمسة دنانير داخل الأردن، وعشرة دولارات أمريكية خارج الأردن.

ب) للمؤسسات: عشرة دنانير داخل الأردن، وخمسة عشر دولارًا أمريكيًا خارج الأردن.

المراسلات:

ترسل البحوث إلى العنوان الآتي: -

الأستاذ الدكتور أمين عام الجمعية العلمية لكليات الآداب،

رئيس تحرير مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

عميد كلية الآداب

كلية الآداب – جامعة اليرموك، إربد، الأردن

هاتف :7211111 2 00962 فرعي 2900 أو 3555

فاكس :7211137 2 00962

البريد الإلكتروني: artsarabuni@yu.edu.jo / artsarabuni@gmail.com

الموقع الإلكتروني:http://aauja.yu.edu.jo

محتويات العدد

أولاً: البحوث العلميّة باللغة العربية

* انسجام أداء الإدغام في أصوات اللغة العربية: قراءة القرآن الكريم أنموذجا فوزية على القضاة ومريم جبر فريحات	1
* لغة الصحافة مادّة لتعليم اللغة العربيّة للنّاطقين بغيرها هالة حسني بيدس ومنى صالح العجرمي	21
* فن المقالة عند محمد صبحي أبو غنيمة أحلام واصف مسعد	49
* تجليات لغة اللون في تشكيل فضاء رواية "الأسود يليق بكِ" لأحلام مستغانمي: دراسة نقدية منتهى طه الحراحشة	77
* صيغ الأمر في الإعراب أو البناء - قراءة جديدة في البنية التركيبيّة والوظيفة الدلاليّة أحمد محمد بشارات	111
* مواقف القوى الدولية والإقليمية تجاه ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010 -2015) عمر ياسين خضيرات	131
* نمط التوزيع الجغرافي للمولات والمجمعات التجارية في أمانة عمان الكبرى قاسم الدويكات وريم الخاروف وبيان الربيع	165
* التعدد اللغوي في الرواية العربية (قضايا ونماذج) منال بنت عبد العزيز العيسى	203
* التداولية مقدمة عامة خلف الله بن علي	221
* ظاهرة الحزن في شعر حادثة كفَ البصر عند سبط ابن التعاويذي سلامة هليّل الغريب	239
* استراتيجيات الخطاب اللغوي في قصيدة "لا تصالح" لأمل دنقل حنان إسماعيل العمايرة	263
* تغطية المواقع الإلكترونية الإخبارية الأردنية للعدوان الإسرائيلي على غزة عام 2014 عزام على عنانزة	283
* محددات الانقطاع أو الاستمرارية لتفضيل إنجاب الأطفال الذكور لدى النساء في المجتمع الأردني عبد الباسط عبد الله العزام	313
* التشكيل الصوتي لبنية الفعل في العربية عبد القادر مرعي بني بكر	349
* مقاربتان في نقد نظرية النحو العربيّ: قراءة تحليلية في أطروحتي ابن رشد وابن مضاء أحمَد محمّد أبودَلو	369
* المصطلح النحوي في شرح المفصل لابن يعيش (دراسة في أثر النص) أمجد طلافحة وخالد الكندى	411

ثانيًا: البحوث العلميّة باللغة الإنجليزية

* أثر بعض خصائص أعضاء هيئة التدريس في جامعة البترا على خلطهم اللغوي في صفوف اللغة الإنجليزية جهينة الموسى وعقلة صمادى	454

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 14 العدد 1، 2017، ص ص 411- 437

المصطلح النحوي في شرح المفصل لابن يعيش

(دراسة في أثر النص)

أمجد طلافحة وخالد الكندي *

تاريخ الاستلام 2016/7/17 تاريخ القبول 2016/8/7

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة المصطلح النحوي في واحد من أهم كتب النحو، وهو شرح المفصل لابن يعيش. ودراسة المصطلح على أساس أنه جزء من نص يجعل الدارس يدرك قيمته ويفسر جوانب من سلوكه ما كانت لتُفسر، بطريقة دقيقة، عند دراسة المصطلحات على شكل قوائم وفهارس بعيدة عن النص. فالمصطلح النحوي، وإن كان لفظًا خاصا ينتمي إلى علم النحو، فإنه، أولا واخيرًا، لفظ لغوي يتأثر بالسياق الذي يرد فيه وتظهر قيمته وإحالاته المفهومية بناء على سلوكه وتصرّفه داخل النص. وسنحاول في هذا البحث أن نقف على الأثر الذي يُحدثه النص في المصطلح سواء على مستوى البنية أم على مستوى الدلالة.

الكلمات المفتاحية: المصطلح النحوي، النحو، شرح المفصّل.

تمهيد:

العودة إلى المصطلح النحوي في هذا العصر تعني عودة إلى مرحلة مهمة من مراحل تطوره وربما استقراره؛ فالدرس النحويّ العربي الذي نشأفي القرن الأول الهجري، وظهر بصورة متكاملة في القرن الثاني الهجري بظهور كتاب سيبويه، وهو أول كتاب في النحو العربي يصل إلينا، رافقه نشأة للمصلح النحوي، وإذا كان من الصعب علينا الاتفاق بشأن تحديد البداية الحقيقيّة للتفكير النحوي عند العرب وشخوصه الأوائل[1]، فإن قضيّة التأريخ لنشأة المصطلح لا تقل صعوبة عنها، بل ربما يكون تتبع المصطلحات النحويّة ودراستها خير عون على دراسة النحو العربي وتطوره؛ لأن مفاتيح العلوم مصطلحاتها.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2017.

* قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة السلطان قابوس، عُمان.

فإذا كنّا نطمئن إلى فكرة أن كتاب سيبويه يقدم النحو بشكل مستقر واضح المعالم، ويمثل مرحلة ناضجة من مراحل التفكير النحوي، فإننا نستطيع القول بأن قصة المصطلح مختلفة. ولعل من البداهة القول بأنّ المصطلحات النحوية لم تنشأ كلها دفعة واحدة وفي زمن واحد، ولم يضعها عالم واحد من علماء العربية ولا جيل واحد. وإذا كان المصطلح النحوي في مرحلة نشأة النحو قد ظهر في أغلب الأحيان على شكل تعبيرات اصطلاحية، هي أقرب ما تكون إلى وصف المفاهيم منها إلى المصطلح، فإننا نرى أنه قد بدأ يأخذ حظه من النضج والاستقرار في القرون اللاحقة وبخاصة في القرنين الثالث والرابع، غير أن تطوره لم يتوقف عند هذين القرنين؛ وذلك لأن النشاط الفكري النحوي كان لا يزال فاعلا، وتطور المصطلح لا يتوقف إلا حين يتوقف هذا النشاط العلمي، وهذا لا يكون إلا باكتمال العلم وبلوغ الغاية فيه، وإذا كنا نغلب الظن بأن سيبويه لم يكن قد وضع جميع مصطلحات كتابه، إذ نقل جزءا منها عن سابقيه من العلماء الذين كان يستشهد بهم في المسائل النحوية، فإننا سندرك أن هذا الجهد كان موصولا منذ بداية التفكير بالنحو إلى أن وصل إلينا النحو بمصطلحاته التي نراها اليوم.

ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة، فمدونتها كتاب من أهم كتب النحو التي لا يمكن تجاهلها في البحث اللغوي، وتُعدّ الفترة الزمنة التي جاء فيها هذا الكتاب فترة متأخرة نسبيا عن مرحلة النشأة، إذ هو شرح لكتاب المفصل للزمخشري المتوفى سنة 538هـ، في حين أن الشارح قد توفي سنة 643هـ، وهذا يعني أن البحث في المصطلح النحوي في هذا الكتاب يعني بحثا فيه في فترة زمنية تمتد لنحو قرن ونصف.

كان الدور الرئيس لابن يعيش في كتابه هذا هو دور الشارح، والشارح بطبيعته يعتني بالمصطلحات التي ذكرها المؤلف، ويقدم لها تعريفًا، ويُظهر ابن يعيش معرفة عميقة في قضايا المصطلح وتعريفه، فقد اتكأ على طريقة علم الحدود يقول في هذه: "اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزًا ذاتيًا حدُوه بحد يُحَصِّل لهم الغرض المطلوب"[2]، ثم يُضيف: "وهذه طريقة الحدود: أن يؤتى بالجنس القريب ثم يُقرَن به جميع الفصول، فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة، والفصل يدل على جوهر المحدود دلالة خاصة"[3]. ولمّا كانت الفترة، التي جاء فيها شرحه للمفصل، متاخرة نسبيا فإننا ننتظر أن تكون مصطلحاته قد جاءت بشكل مختلف عمّا كانت عليه عند سابقيه وبخاصة علماء مرحلة نشاة النحو.

وقد اخترنا أن نبني دراستنا هذه على مسح للمصطلحات التي استعملها ابن يعيش في شرحه للمفصل وفي أجزائه العشرة، مدركين أن استخراج جميع المصطلحات ووضعها في فهرس خاص ومعالجتها يقتضي تمحيصا دقيقا لأجزاء الكتاب العشرة، ويحتاج إلى جهد يفوق بكثير هذا

البحث والغاية منه، ولعلّ جهدنا هذا يكون بادرة لرسالة أو أطروحة تدرس المصطلح عند ابن يعيش وتعالجه معالجة مستفيضة مفصلة.

المصطلح - قضاياه:

دراسة المصطلح النحوي في هذه الحقبة الزمنية تقتضي بداية، كما هو الحال في جميع الدراسات المتعلقة بالمصطلح، أن نبدأ بتعريف المصطلح، وأن نقدّم لبعض قضاياه. نجد في المعاجم العربية: "الصاد واللام والحاء أصلٌ واحد يدل على خلاف الفساد"[4]، و"تصالح القوم أو اصطلحوا بمعنى واحد"[5]. والذي يظهر من هذين التعريفين أنّهما تعريفان للمعنى اللغوي العام للمصطلح، ويبدو أن المعجميين العرب لم يعرفوا تعريف المصطلح بالمعنى الاصطلاحي، إذ لا نجد أية إشارة إلى التعريف الاصطلاحي لـ "مصطلح" في المعاجم المعروفة' مثل تاج العروس للزبيدي، ولسان العرب لابن منظور.

وبحسب جيرارد تروبو[6]، فإن المعنى الاصطلاحي لـ "مصطلح" قد ظهر أول مرة عند العرب في القرن الخامس عشر الميلادي (التاسع الهجري)، في كتاب التعريفات للجرجاني، فقد جاء في التعريفات: "الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما، يُنقل عن موضعه الأول"[7].

ولعلّنا نجد الفكرة نفسها عند بعض المحدثين العرب في تعريفهم المصطلح، إذ يعرّفه غازي طليمات بقوله: "المصطلح العلمي: لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني... والاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها الأصلية"[8].

ونجد عند بعض الغربيين فكرة "الاتفاق" في تعريفهم المصطلح[9]، في حين أنّ بعضهم يركز على فكرة أنّ المصطلح يأخذ قيمته من انتمائه إلى مجموعة من المفردات الخاصة التي تنتمي إلى مجال متخصص[10]، وبعضهم يركز على فكرة أحادية التسمية، عادّا إياها أهم خصائص المصطلح[11]. ويقدم (جون دوبوا) تعريفا يجمع كل هذه الخصائص متحدثا عن بنية المصطلح، فيرى أن المصلح "وحدة دالة مكونة من كلمة واحدة (مصطلح بسيط) أو عدة كلمات (مصطلح مركب)، تدلّ على مفهوم واحد بطريقة أحادية داخل حقل معين"[12]. وتعني فكرة الأحادية في المصطلح أن المصطلح الواحد يسمّي مفهوما واحدا، وأن المفهوم الواحد لا يسميه إلا مصطلح واحد[13].

هذه الفكرة تقودنا إلى الحديث عن مسألة المشترك بنوعيه: المشترك المعنوي الذي يعني الترادف، وهو "الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد"[14]، والمشترك اللفظي، وهو "اللفظ الواحد الدال على معنيين فأكثر"[15].

ولا شك في أن المقصود في هذين التعريفين الألفاظ في اللغة العامة، وإلى ذلك أشار سيبويه حين حدد العلاقة بين اللفظ والمعنى بقوله: "اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين...، فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو (جلس وذهب)، واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: (ذهب وانطلق)، واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: (وجدت عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضالة) وأشباه هذا كثير"[16].

وبعيدا عن الخلاف في شأن وجود المشتركَين في اللغة العامة، فإننا نكتفي هنا بالقول بأن وجودهما على خلاف الأصل؛ لأنه يؤدي إلى اللبس. يقول ابن سيده في هذا الشأن: "اعلم أن اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو وجه القياس الذي يجب أن يكون عليه الألفاظ؛ لأن كل معنى يختص فيه بلفظ لا يشركه فيه لفظ آخر؛ فتنفصل المعاني بألفاظها ولا تلتبس"[17].

فإذا كانت هذه هي حال النظرة إلى المشترك في اللغة العامة، فإنها تصبح أشد صرامة إذا ما تعلق الأمر بالمصطلح؛ ذلك أن الوضوح والدقة في التعبير عن المفاهيم من أهم سماته، ولا يكونان إلا إذا كانت العلاقة بين المصطلح والمفهوم علاقة أحادية التسمية وأحادية الدلالة. بل إن البعض قد ذهب إلى جعل سمة الأحادية هذه أهم ما يفرّق الاستعمال الاصطلاحي عن الاستعمال اللغوي العام لكلمة ما[18].

المصطلح والنص:

شاع في دراسات علم المصطلح التمييز بين الألفاظ العامة والمصطلحات على أساس أن الألفاظ العامة هي مجموعة الكلمات التي تتيحها لغة ما للناطقين بها، في حين أن المصطلحات هي ألفاظ خاصة مستعملة في حقل من حقول المعرفة، جاعلين بذلك لعلم المصطلح كيانا خاصا مستقلا، مقابلا لعلم المعجم[19]. غير أن هذه الصرامة في النظرة إلى استقلال علم المصطلح جعلت القائلين بهذه النظرية يهملون فكرة أن المصطلح، وإن كان لفظا خاصا ينتمي إلى حقل معرفي، وله من الخصائص ما يجعله متميزا عن المفردة العامة- فإنه في النهاية يشترك مع ألفاظ المعجم العام في الخصائص اللغوية العامة مثل الانتماء المقولي، والدلالة، والبنية الصرفية والمقطعية، والتأليف الصوتي. وكل ذلك يؤكد انتماء المصطلح إلى المعجم[20]. كما أن وضع المصطلح في مقابل اللفظ العام يوحي بانتماء المصطلح إلى لغة اختصاص في مقابل انتماء اللفظ العام إلى لغة عامة.

ويبدو أن دراسة المصطلح على شكل فهارس بمعزل عن النص هي التي أدّت إلى هذا الفهم، غير أننا بدأنا نلاحظ وجود تيار آخر في السنوات الأخيرة، يختلف في نظرته إلى المصطلح عن هذه النظرة التقليدية، ويكمن هذا الاختلاف في إعطاء النص الدور الأكبر في دراسة

المصطلح[21]؛ إذ إن دراسته على أساس أنه جزء من نص يجعل الدارس يدرك قيمته ويفسر جوانب من سلوكه ما كانت لتُفسر، بطريقة دقيقة، عند دراسة المصطلحات على شكل قوائم وفهارس بعيدة عن النص.

وإذا كان النص العلمي ينماز عن النص الأدبي بوجود المصطلحات وبالأسلوب، فإننا لا نستطيع القول بأن هناك نصًا علميًا مكوّنًا من المصطلحات فحسب؛ إذ إن النص العلمي أولا وأخيرًا نصٌ لغويٌ يُكوّن نسيجَه مجموعةٌ من مصطلحات ذلك العلم، إضافة إلى ألفاظ اللغة العامة، بانتماءاتها المقولية المختلفة.

وعلى هذا فإن مدونتنا نص علمي يتكون نسيجه من مصطلحات علم النحو إضافة إلى ألفاظ اللغة العامة، ووجود المصطلح مغروسا في تربة النص يجعله يظهر بشكل حيوي؛ فيتأثر بما حوله، وتظهر قيمته وإحالاته المفهومية بناء على سلوكه وتصرّفه داخل النص. وفي الصفحات التالية سنحاول ان نقف على بعض الجوانب من سلوك المصطلح، ونحدد دور النص فيه.

بنية المصطلح - التوليد المعجمي في العربية:

قبل دراسة المصطلح النحوي في كتاب شرح المفصل لابن يعيش، من المناسب أن نقدّم الوسائط التي تمتلكها العربية للتوليد المعجمي، ومن ثَمَّ لتوليد المصطلحات؛ ذلك أن المصطلح ما هو إلا وحدة معجمية استعملت استعمالا خاصا في حقل علميّ.

تمتلك اللغة العربية أربعة مصادر لتلبي حاجاتها في التسميّة، اثنان منهما ينتميان إلى نظام اللغة نفسها، وهما نظام التسمية ونظام الإعراب، وأما المصدران الآخران فهما التطور الدلالي والاقتراض (التعريب).

ولمّا كان الحديث هنا منصبا على المصطلحات النحوية، في فترة لم يكن النحو العربي ولا مصطلحاته قد تأثرا بلغاتٍ أخرى، فإن الحديث هنا سيكون عن المصدرين اللذين ينتميان إلى نظام اللغة نفسها، وهما نظام التسمية ونظام الإعراب، نظامان يشكلان توأماً يعتمد كل منهما على الآخر[22] في توليد مصطلحات جديدة. أمّا التطور الدلاليّ، فيتم فيه استغلال المفردات، التي تتيحها أنظمة اللغة نفسها، ذات الدلالة العامة، وذلك عن طريق تخصيص دلالتها أو تعميمها، تضييقا أو توسيعا، بطريق الاستعارة او المجاز، بوجود قرائن أو علاقات تربط بين الدلالة العامة للمفردة والدلالة الجديدة (الاصطلاحية)؛ فهو على هذا انتقال دلالي يتم داخل نظام اللغة نفسها، ويكون مضبوطا بالقواعد التي يسمح بها نظام التوليد المعجمي. ولمّا كان التطور الدلالي انتقالا من الحقيقة إلى المجاز، بما يسمح به التوليد المعجمي، فإن ذلك يعيدنا إلى الحديث عن المصدرين اللذين ينتميان إلى نظام اللغة نفسها، وهما نظام التسمية ونظام الإعراب.

يشكل نظام التسمية حجر الزاوية في التوليد المعجمي والاصطلاحي، وهو الذي يسمح بتشكيل وحدات اصطلاحية بسيطة مكونة من كلمة واحدة[23]، في حين أن نظام الإعراب يسمح بتشكيل وحدات اصطلاحية مركبة أو معقدة، مكوّنة من كلمتين فأكثر[24]. ويكون اللجوء إليه في الغالب، عندما يعجز نظام التسمية عن توليد ألفاظ مفردة بسيطة تعبر عن المفاهيم المستحدثة، فيتم الاستعانة بعبارة مركبة من ألفاظ مفردة مرتبطة بواحدة أو أكثر من العلاقات التي يسمح بها نظام الإعراب، مثل الإضافة والعطف والنعت...، أو عندما تكون الحاجة ملحّة لشرح المفهوم لتقريبه للأذهان، كما هو الحال في مصطلحات سيبويه التي تمثل مصطلحات مرحلة النشأ.

والحقيقة أن استقراء المصطلحات الواردة في كتاب شرح المفصل يفضي إلى ثلاثة أنواع من المصطلحات بحسب البنية وهذه الأنواع هي: المصطلحات البسيطة وهي المصطلحات التي تتكون من كلمة واحدة، والمصطلحات المركبة وهي التي تتكون من كلمتين والمصطلحات المعقدة وهي التي تتكون من ثلاث كلمات فأكثر.

أولًا: المصطلح البسيط:

لعل شيوع المصطلح البسيط في أي مجال علمي دليل استقرار للمصطلح؛ إذ يمثّل مرحلة متطورة من مراحل تكوين المصطلح، وهو أسهلها تداولًا واكثرها استعمالًا. والحديث عن المصطلحات البسيطة في مدونتنا يقتضي الحديثَ عن بنيتها من حيث انتماؤها المقولي، وهذا يعني البدء بالكلام عن أقسام الكلمة، وما يصلح من هذه الأقسام أن يستخدم في تسمية المفاهيم، وبعبارة أخرى ما يصلح من هذه الأقسام ليكون مصطلحا، ومقارنة ذلك مع ما نراه من واقع في مدونتنا.

تكاد تجمع كتب التراث النحوي العربي، بدءاً بسيبويهِ ومروراً بابن يعيش، على القسمة الثلاثية للكلمة؛ فهي عندهم اسم وفعل وحرف[25]، مُدركين أن هذه القسمة ينضوي تحتها أقسام فرعية، وبخاصة فيما يتعلق بمقولة الاسم. أمّا في الدراسات الحديثة، فقد اختلف في أقسام الكلمة، فمنهم من ذهب إلى أنها سبعة أقسام[26] هي: الاسم، والفعل، والصفة، والضمير، والخالفة، والظرف، والأداه، ومنهم من يراها خمسة أقسام[27] هي: الاسم، والفعل، والصفة، والأداة، والظرف.

ومهما يكن من أمر الاختلاف في أقسام الكلمة، فإن الذي يصلح أن تُسمّى به الأشياء، والمفاهيم، هي الكلمات التي تنتمي إلى مقولتي الاسم والصفة؛ ذلك أنّ فيهما من التنوع والتعدد والاستقلالية ما يجعلهما جديرين باستيعاب الأشياء والمفاهيم. غير أننا نلمح في التراث العربي استعمال الفعل المعزول عن التركيب او غير المعزول عن التركيب في التسمية، فمن النمط الأول نجد أعلام أشخاص مثل (يزيد) و(أحمد) و(تَغْلِب) و(يَشْكر)، ونجد (قُم) علمًا لمدينة، ومن

النمط الثاني نجد (تأبطَ شرا)، و(شابَ قرناها)، و(برق نحره) وغيرها[28]. ونجد في العصر الحديث استعمال الضمائر والظروف والأدوات في تسمية المفاهيم، فمن الأول مصلح (الأنا)، مأخوذا من الضمير (أنا)، ومن الثاني مصطلح (البينيّة)، ماخوذا من الظرف (بين)، ومن الثالث مصطلح (الكميّة)، ماخوذا من الأداة (كم).

بالنظر إلى المصطلحات البسيطة التي وردت في مدونتنا نجد أن ابن يعيش قد استعمل الاسم والصفة في تسمية المفاهيم وتعيينها، وهذا أمر لا استهجان فيه ولا غرابة؛ إذ يجري على سمت العربية في التسمية، كما ذكرنا، فهما الأقدر على استيعاب المفاهيم؛ بسبب ما يتمتعان به من تنوع واستقلالية، ويبدو أن استعمال الاسم والصفة في تعيين المفاهيم يسهم في استقرار هذه المصطلحات، فمعظم المصطلحات التي تنتمي إلى مقولتي الاسم والصفة في مدونتنا من المصطلحات الموروثة عن الأجيال الأولى لعلماء النحو الذين اشتغلوا بالتأليف النحوي، وكثير منها ورد في كتاب سيبويه، فمن المصطلحات التي تنتمي إلى مقولة الاسم: الفعل (1/7)، والاسم (51/1)، والحرف (46/1)، والضمير (205/1)، والخبر (195/1)، والإسناد (47/1)، والجمع (46/5)، والتذكير (46/5)، ومن المصطلحات التي تنتمي إلى مقولة الصفة: الفاعل (144/5)، والمفعول (144/5)، والمعتل (75/5) والمؤنث (59/5)، والمذكر (59/5) والمتصل (185/3)، والمنفصل (185/3)، والمضاف (47/3)، والمضمر (192/9)، والظاهر (192/9) والناصب (41/7) والمنصوب (37/7)، وبعضها لم يستعمله سيبويه في كتابه، على أن غيابها من كتاب سيبويه لا يعني غياب المفهوم، وإنما يعني أن سيبويه قد عبر عن تلك المفاهيم بمصطلحات أخرى لم يُكتب لها الاستقرار، أو بعبارات شارحة آلت إلى هذه المصطلحات البسيطة في القرون اللاحقة؛ نتيجة التطور الذي حدث في هذا الجانب من الدراسات اللغوية، وإن كان يصعب علينا تحديد مبتكرها الأول بسبب غياب معجم تاريخي للمصطلح النحوي العربي.

وتجدر الإشارة إلى أن بعضًا من المصطلحات البسيطة التي تنتمي إلى مقولة الاسم تعد مصطلحات مُوَلِّدة لمصطلحات أخرى، تلعب فيها هذه المصطلحات دور القاعدة لمصطلح مركب، ولعل أهم هذه المصطلحات المُوَلِّدة في مدونتنا هي مصطلحات (الاسم والفعل والحرف والضمير)، وسنتحدث عن هذه المصطلحات ودورها في توليد مصطلحات مركبة عند حديثنا عن المصطلح المركب.

وأمّا المصطلحات التي تنتمي إلى مقولة الصفة في مدونتنا فإنها قد اكتسبت خاصية الاسمية بانتقالها من مقولة الصفة إلى مقولة الاسم، فوجود هذه المصطلحات في جلها يقتضي موصوفا محذوفا، ويكون المصطلح (الصفة) قد ناب عن ظهور الموصوف لظهور معناه فيه. وإنابة الصفة عن الموصوف أمر معهود في العربية، ذكره ابن يعيش في كتابه، إذ يقول في شرحه عبارة الزمخشري (والكلام هو المُركَّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى): "اعلم أن الكلام عند

النحويين عبارة عن لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه يُسمّى الجملة... وهذا معنى قول صاحب الكتاب (المُركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى)، **فالمراد بالمُركّب اللفظ المُركّب، فحُذق الموصوف لظهور معناه.**"[29]

فكثير من المصطلحات البسيطة التي تنتمي إلى مقولة الصفة في مدونتنا، والتي ذكرنا بعضًا منها أعلاه، يقتضي وجودها وجود اسم موصوف، وغالبًا ما يكون هذا الموصوف من المصطلحات المُولّدة التي ذكرناها آنفا، وقد صرّح ابن يعيش بهذا الموصوف في غير موقع منها: الحرف الناصب (22/7)، والفعل المنصوب (31/7)، والاسم المضاف (58/3) والضمير المتصل (186/3)، والضمير المنفصل (76/3).

المصطلح البسيط: (الاشتقاق والبدائل):

لعلّ أكثر ما يلفت النظر في استعمال ابن يعيش هذه المصطلحات البسيطة ظهور عدد من الألفاظ التي تشترك مع المصطلحات في جذورها، وتظهر هذه الألفاظ على شكل أسماء وصفات وأفعال، وهذه مسألة تجعلنا نتساءل عن دور هذه الألفاظ في تسمية المفاهيم النحوية، والعلاقة الدلالية التي تربطها بالمصطلح، وبخاصة أننا قد عرّفنا سابقا العلاقة بين المصطلح والمفهوم على أنها علاقة أحادية الدلالة وأحادية التسمية.

وسنأخذ الألفاظ التي تنتمي إلى جذر (ن. ص. ب) مثالًا للتحليل، على أن ما سنخلص إليه من نتائج بهذا الخصوص يطّرد ليعمم على الألفاظ المشتقة من الجذور الأخرى.

فالألفاظ التي تعود إلى الجذر (ن. ص. ب) في مدونتنا تنحصر فيما يأتي:

النصب (23/7)، الناصب (25/7)، الناصبة (36/7)، النواصب (25/7)، نَصَبَ (25/7)، منصوب (26/7)، منصوبة (62/7)، انتصب (23/7)، انتصاب (29/7)، المنتصب (40/7).

وكان يمكن لدراسة هذه الألفاظ بالطريقة التقليدية، بمعنى دراستها على شكل قوائم وفهارس بمعزل عن السياق الذي ترد فيه، أن تُفضي إلى نتيجة مفادها أن هذه الألفاظ تشكل نوعا من المشترك المعنوي أو المترادفات، الأمر الذي يتنافى مع مثالية المصطلح التي تقتضي أحادية الدلالة وأحادية التسمية؛ لأن النظرة التقليدية للمصطلح تنصب على الشكل والبنية دون الخوض في أعماق النص لحسم فكرة حمله المفاهيم الاصطلاحية، ودون أن نقدم سببا مقنعا يفسر هذا السلوك للمصطلح.

غير أن دراسة هذه الألفاظ في سياقاتها يجعلنا ننحو منحى آخر في تفسير ظهورها المتنوع من حيث البنية والانتماء المقولي، ولعلّ دراسة نماذج من السياقات التي وردت فيها يعطي فكرة عن دور النص في انتقاء البدائل والدور الذي تقوم فيه هذه البدائل في بلورة المفهوم.

فمن هذه السياقات التي وردت فيها هذه الألفاظ:

- "الرفع فيه [يعني المضارع] بعامل، وهو وقوعه موقع الاسم، **والنصب بالنواصب** والجزم بالجوازم" (23/7)
- "وزعم الفراء من الكوفيين أن العامل فيه [يعني المضارع] إنما هو تجرده من **النواصب** والجوازم" (25/7)
- وفي معرض ردّه على قول الكسائي بأنّ حروف المضارعة هي العاملة يقول: "... ووجه ثانٍ أنّ **الناصب** يدخل عليه **فينصبه**... وحروف المضارعة موجودة فيه، فلو كانت هي العاملة الرفعَ لم يجز أن يدخل عليه عامل آخر..." (25/7)
- " فأما **النصب** فيه [يعني المضارع] فبعوامل لفظية وهي (أن) و(لن) و(كي) و(إذن)، هذه الأربعة **تنصب** الفعل بأنفسها" (29/7)
- "والأصل في هذه الأربعة (أن) وسائر **النواصب** محمولة عليها" (29/7)
- وأما عمل **النصب** خاصة فلشبه (أن) الخفيفة بـ(أنْ) الثقيلة **الناصبة** للاسم" (29/7)
- "وأما (لن) فحرف **ناصب** عند سيبويه" (30/7)
- "ويجوز أن يتقدم عليها [يعني لن] ما عملت فيه من **الفعل المنصوب** نحو قولك: زيدا لن أضرب" (31/7)
- "... على أنه حُكي عن الخليل أنه لا **ينتصب** بشيء إلا بأن" (35/7)
- "اعلم أن الفعل **ينتصب** بعد هذه الأحرف... وهي خمسة منها اثنتان من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف" (36/7)
- "وأما (حتى) فإذا نصبت الفعل بعدها فهي فيه حرف جر...، فإذا قلت: سرت حتى أدخلَها، فالفعل **منتصب** بأن مضمرة" (38/7)
- "وأما حروف العطف فأو والواو والفاء، فهذه الحروف أيضا **ينتصب** الفعل بعدها بإضمار (أن)، وليست هي **الناصبة** عند سيبويه" (39/7)

- فأما (أو) فأصلها العطف حيث كانت، وتستعمل في **النصب** على وجهين: أحدهما أن يتقدم فعل **منصوب بناصب** من الحروف ثم يُعطف عليه بـ(أو) كما يُعطف في سائر الحروف" (41/7)
- "وأما الفاء **فينتصب** الفعل بعدها على تقدير أن أيضا" (47/7)
- "... لأن المعاني لا تعمل في الأفعال **النصب**، إنما المعنى يعمل فيها الرفع" (50/7)
- "فأما اللام فإن الفعل **ينتصب** بعدها بإضمار (أن) أيضا" (51/7)
- "... **انتصابه** [يعني المضارع] بـ (أن) وأخواته كقولك: أرجو أن يغفر الله لي" (29/7)
- "وقال الكوفيون: لام الجحد هي العاملة بنفسها، وأجازوا تقديم المفعول على الفعل **المنتصب** بعد اللام نحو قولك: ما كنت زيدا لأضرب" (53/7)

فالظاهر من هذه النصوص أن ابن يعيش قد استعمل عددا من الصيغ المشتقة من الجذر (ن. ص. ب.)، منها ما ينتمي إلى مقولة الاسم: (النصب، والانتصاب)، وبعضها ينتمي إلى مقولة الصفة: (المنصوب/المنصوبة، والناصب/الناصبة/النواصب، والمنتصب)، ومنها ما ينتمي إلى مقولة الفعل: (نصَبَ/ينصب، وانتصبَ/ينتصب).

وإذا كنا قد أقررنا سابقا أن المصطلحات تنتمي إلى مقولتي الاسم والصفة، فإن ظهورها في النص بالشكل الذي نراه يجعلنا نطرح تساؤلين: الأول خاص بالألفاظ التي تنتمي إلى مقولة الفعل (نصبَ/ينصب، وانتصب/ينتصب) وصلتها بالمفاهيم النحوية، والثاني خاص بالألفاظ التي تنتمي إلى مقولة الاسم (النصب والانتصاب) والألفاظ التي تنتمي إلى مقولة الصفة، وهي إما صفات فاعلين (ناصب/ناصبة/نواصب، منتصب)، أو صفات مفعولين (منصوب/منصوبة)، وتناوبها وصلاتها بالمفاهيم النحوية.

والذي نراه في محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات أن ظهور هذه الألفاظ ذات العلاقات الصرفية الاشتقاقية يسببه دخول المصطلح في نسيج نص علمي يشتمل على المصطلحات إضافة إلى الألفاظ العامة، وأن طبيعة النص التي تقوم على الوصف والتحليل والتمثيل قد جعلت ابن يعيش يختار بنيةً أو صيغةً دون أخرى، بمعنى أن السياقات التي ترد فيها هذه الألفاظ تؤثر في بنيتها وبالتالي دلالتها. على أن هذا التبادل في الاستعمال بين الأشكال الصرفية المتعددة يوحي بنوع من التأرجح بين التعميم والتخصيص، أو بعبارة أخرى بين الاستعمال العام والاستعمال الخاص لهذه الألفاظ، حتى كأن القارئ لهذه الصيغ داخل سياقاتها النصيّة لا يكاد يميّز بين الاستعمالين.

ولعل تحليل النصوص التي وردت فيها هذه الألفاظ يوضح ذلك، وفي سعينا نحو هذا الهدف سنقسم هذه الألفاظ إلى مجموعتين اثنتين:

المجموعة الأولى وهي اشتقاقات الجذر المجرّدة (نصب، والنصب، وناصب، ومنصوب).

والمجموعة الثانية وهي اشتقاقات الجذر المزيدة (انتصب، وانتصاب، ومُنتصِب).

فالملاحظ في المجموعة الأولى تكونها من الفعل (نصب) والاسم/المصدر (النصب) وصفة الفاعل (ناصب) وصفة المفعول (منصوب). أمّا الاسم (النصب) والصفة فيُمكن الاطمئنان إلى أن ابن يعيش قد استعملهما استعمالا تقنيا اصطلاحيا، فالنصب هو الحالة الإعرابية، واستعمال المصطلح على شكل مصدر يوحي باستقراره وتداوله. وكذا استعمال الصفة، فصفة الفاعل (الناصب) مصطلح يُعيّن العامل الذي يعمل النصب، يقول ابن يعيش: "الرفع فيه [يعني المضارع] بعامل، وهو وقوعه موقع الاسم. **والنصب بالنواصب**..." (23/7)، وفي مكان آخر يذكر رأي الفراء في نصب المضارع فيقول: "وزعم الفراء من الكوفيين أن العامل فيه إنما هو تجرّده من **النواصب** والجوازم" (25/7)، وفي موقع ثالث يقول: "والأصل في هذه الأربعة [يعني الحروف الناصبة للمضارع] (أن) وسائر **النواصب** محمولة عليها" (29/7)

فالنصوص المذكورة، وغيرها كثير، تؤكد على أن الحديث هنا عن مصطلح مستقر واضح المفهوم، فهو من المصطلحات المتداولة منذ بداية التأليف النحوي، نجده عند سيبويه واللاحقين حتى وصل إلينا بهذه الصورة.

وصفة المفعول (منصوب) مصطلح يعين اللفظ الذي وقع عليه النصب، يقول ابن يعيش: "فأما اللام وحتى فهما حرفا جرّ،...، فإذا وُجد الفعل بعدهما **منصوبا** كان بغيرهما" (36/7)، وفي موضع آخر ينقل ابن يعيش رأي ثعلب في نصب الفعل المضارع بـ (كي وحتى) فيقول: "وقال ثعلب قولا خالف فيه أصحابه والبصريين، وذلك أنه قال في جئت لأكرمَك وسرت حتى أدخلَ المدينة: إن المستقبل **منصوب** باللام وحتى لقيامهما مقام أن" (37/7). وهو أيضا من المصطلحات التي استقرت في فترة التأليف النحوي المبكرة، نجده عند سيبويه وغيره من اللاحقين.

وتجدر الإشارة إلى أننا قد نلمح في استعمال صفتي الفاعل (الناصب) والمفعول (المنصوب) في النص تداخلا بين الدلالة الاصطلاحية والدلالة العامة، فتتصرفان في النص وتُطوّعان بحسب السياق الذي تردان فيه، فيؤتى بهما بصيغة التأنيث"الناصبة" (36/7)، و"المنصوبة" (37/7)، وبصيغة الجمع"النواصب" (25/7)، فضلا عن مجيئهما نكرتين أو معرفتين. فكأن النصب الذي هو مفهوم نحوي قد أصبح معنى عاما يتصرف بحسب مقتضيات السياق، وكأنه إذ يقول (الناصب)

فإنه إنما يعني (ما يعمل النصب)، وإذ يقول (المنصوب) فإنه إنما يعني (ما يُعمل فيه النصب). وبذلك تصبح هذه الألفاظ نوعا من الاختصار أو التنويع في أساليب الشرح والتحليل. ولعل ورود نماذج من هذه النصوص على هذا الأصل الذي نفترضه دليل آخر، إذ يقول: "ذهب الكسائي منهم أيضا إلى أن العامل فيه الرفعَ ما في أوله..." (25/7)، وفي موضع آخر يقول: "... فلو كانت هي العاملة الرفعَ لم يجز أن يدخل عليها عامل آخر" (25/7). ويذكر رأي جماعة من البصرين في رفع الفعل المضارع فيقول: "وذهب جماعة من البصرين إلى أن العامل في الفعل المضارع الرفعَ إنما هو تعريه من العوامل" (25/7). وإذا ما قسنا النصب على الرفع فإنه سيقول بدلا من الناصب (العامل فيه النصب)، وبدلًا من المنصوب (المعمول فيه النصب)، وقد صرح بهذا الاستعمال في بعض المواضع إذ يقول: "وأما عمل النصب خاصة فلشبه (أن) الخفيفة بأنَ الثقيلة الناصبة للاسم" (29/7)، وفي موضع آخر يذكر رفض سيبويه لفكرة تركيب (لن) من (لا) و(أن) فيقول: "وردَ سيبويه هذه المقالة بجواز تقديم معموله عليه" (31/7) وكان يمكن أن يقول (بجواز تقديم منصوبها عليها أو الفعل المنصوب بها).

وكونهما صفتين، فإن استعمالهما يقتضي موصوفا كما ذكرنا سابقا، وقد يُصرح ابن يعيش بهذا الموصوف تارة ويتركه تارة أخرى لوضوح المعنى، فمما صرّح فيه ابن يعيش بهذا الموصوف قوله: "واما لن **فحرف ناصب** عند سيبويه،...، ويجوز أن يتقدم عليها ما عملت فيه من **الفعل المنصوب** نحو قولك: زيدًا لن أضرب" (31/7). وعلى هذا الاستعمال، فإن صفتي الفاعل والمفعول يدخلان من الناحية الافتراضية في باب المصطلح المركب، وهو ما سنتحدث عنه لاحقا.

وأما استعمال الفعل مصطلحا، فإننا نستطيع أن نحسمه مسبقا من الناحية النظرية بعدم جوازه؛ لأن الفعل عاجز عن حمل المفاهيم لاحتياجه إلى الاسم (المسند إليه) لتمام معناه، وبوجود الاسم (المسند إليه) يصبح الحديث عن جملة، وهذا أمر غير جائز في وضع المصطلحات. غير أننا نلاحظ ورود الأفعال المشتقة من المصطلحات في التحليل والشرح والتمثيل، فقد أكثر ابن يعيش من استعمال الفعل (نصبَ) المشتق من المصطلح (النصب) في سياقات مختلفة، إذ يقول: "فأما النصب فيه [يعني المضارع] فبعوامل لفظية وهي (أن) و(لن) و(كي) و(إذن)، هذه الأربعة **تنصب** الفعل بأنفسها" (29/7)، وفي موضع آخر يقول: "وأما حتى فإذا **نصبتَ** الفعل بعدها فهي حرف جرّ..." (38/7)، وفي موضع ثالث يقول: "وأما الواو فتنصب الأفعال المستقبلة إذا كانت بمعنى الجمع نحو قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن،...، والنصب في ذلك كله بإضمار أن بعد الواو" (45-44/7).

إزاء هذه الكثرة في تواتر استعمال الفعل (نصبَ) في السياقات المختلفة يحق للمرء أن يتساءل عن الدور الذي يؤديه الفعل (نصب)، وغيره من الأفعال المشتقة من المصطلحات، في

حمل المفاهيم النحوية، والحقيقة أن استعمال الفعل المشتق من المصطلح محكوم بالسياقات التي يرد فيها، وظهوره في الغالب يكون في إطار التحليل والشرح والتمثيل، وكأن وجود المصطلح داخل نسيج نص مكون من ألفاظ عامة ومصطلحات يؤثر في بنيته بحسب العلاقة التي تربطه بالمكونات الأخرى للنص، فيُطوَّع للنص والسياق الذي يرد فيه، فيظهره بالشكل الذي تظهر فيه الألفاظ العامة، ويتسم بسماتها الاشتقاقية، فيُشتَقُ منه الفعل، ونرى الفعل المشتق يتصرف تصرف الأفعال التي تنتمي إلى ألفاظ اللغة العامة، فالفعل على هذا الأساس قد أصبح جزءا من اللغة العامة لا الخاصة.

فالفعل (نصبَ) يعني في النصوص (عملَ النصب)، والمضارع منه (ينصب) يعني (يعمل النصب)، وقد وردت نصوص عند ابن يعيش على هذا المعنى الذي ذكرناه، إذ يقول: "...لأن المعاني لا **تعمل في الأفعال النصب**، وإنما المعنى **يعمل فيها الرفع**" (50/7). فهذا النص وربما غيره كثير يعبّر عن فكرتنا السابقة، وكان يمكن لابن يعيش أن يستعمل الفعلين (نصب ورفع) فيقول: (لأن المعاني لا تنصب الأفعال، وإنما المعنى يرفعها)، وكان يمكن له أن يعبر في كل النصوص التي ورد فيها الفعل (نصب أو ينصب) بقوله (عمل النصَب أو يعمل النصب)، غير أنه اشتق من المصطلح فعلا يعبّر عن الفكرة السابقة نفسها، وعامله معاملة ألفاظ اللغة العامة، فصرفه كما تتصرف الأفعال في اللغة العامة، فجاء به مبنيا للفاعل ومبنيا للمفعول، بصيغة الماضي أو بصيغة المضارع، بحسب مقتضات السياق، ولعل في ذلك إشارة إلى أن في المصطلح من الخواص ما لا تظهرها صيغة المصطلح، فيؤتى بالفعل المشتق منه عنصرا مساعدا في سياق التمثيل والشرح والتحليل ليزيده وضوحا، ويساعد في بلورة المفهوم، وبالتالي فإن وظيفة الفعل هنا تعبيرية تحليلية، إذ يقوم بدور وسيلة يستعملها الكاتب للتوصل إلى التعبير عن سمات المفاهيم وليس لتعيين المفاهيم، وربما ساعد هذا الأمر في اندراج المصطلح في النص وإعطائه خاصية المفردات العامة في سلوكها وتصرفها.

ويمكن لنا أن ندعم فكرتنا هذه بألفاظ المجموعة الأخرى التي ذكرناها سابقا وهي (انتصاب، ومنتصب، وانتصب)، فكلها مشتقات بنية المطاوعة لألفاظ المجموعة الأولى (نصب/انتصب، النصب/الانتصاب، منصوب/مُنتصِب)، ولا يمكن لنا أن ننظر إليها على أنها مرادفات لها، وإنما نراها بدائل يستعملها المؤلف في النص لتساعد على وضوح المصطلحات وبلورة مفاهيمها، فهذا التنوع في الصيغ يؤدي إلى تطويع المصطلحات، وعدم جمودها، ويزيد من حيويتها وييسر ظهورها في النص، وتناوبها يقرب المصطلح من ألفاظ اللغة العامة، فلا يكاد يشعر القارئ أنه بإزاء نص علمي معقد له دلالاته الدقيقة.

وإضافة إلى استعمال ابن يعيش آلية الاشتقاق من المصطلح وتطويعه داخل النص، نجده قد اعتمد آليات أخرى في سعيه نحو توضيح المفاهيم النحوية وضبطها، إذ قد يذكر المصطلح ومقابله، سواء أكان ذلك المقابل ذا دلالة اصطلاحية أو من الألفاظ ذات الدلالة العامة، أو قد يذكره ويذكر المقابل له بصيغة النفي، مراوحا بذلك بين الدلالتين الاصلاحية والعامة في معرض الشرح والتحليل أو التعريف، فمن الأول نمثل بحديثه عن (إيّا) في (إيّاك وأخواتها) إذ يقول: "وإنما قلنا أن (إيّا) اسم **مضمر وليس بظاهر** لأنه في جميع الأحوال منصوب"[30]، وفي موضع آخر يكرر كلامة بعبارة أخرى فيقول: "فلمّا خالف هذا الاسم فيما ذكرنا الأسماء الظاهرة، ووافق المضمرات دلّ على أنه **مضمر وليس بظاهر**"[31] ". ومن الثاني قوله: "فإذا أردت أن تُعدي ما كان **لازما غير متعدٍ** إلى مفعول كان ذلك بزيادة أحد هذه الأشياء الثلاثة، وهي الهمزة وتضعيف العين وحرف الجرّ"[32]. وفي موضع آخر يقول: "فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله في حيّز الفاعل، فهو متعدٍ، نحو ضرب وقتل... وما لم يُنبئ لفظه عن ذلك فهو **لازم غير متعدٍ**، نحو قام وذهب."[33]

ونراه في سعيه هذا نحو تقريب المفاهيم وتوضيح الأفكار، ينتقل من لغة الاختصاص إلى اللغة العامة، بمعنى أن يذكر المصطلح متبوعا بشرح مفهومه وأمثلته، فمن ذلك قوله: "**والتعدي: التجاوز**، يُقال عدا طوره أي تجاوز حدّه، أي أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره، وذلك المحل هو المفعول به"[34]، وفي موضع آخر يقول: "... **فالمتعدي** ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل"[35].

غير أن الأسلوب الشائع عند ابن يعيش في هذا المقام هو أن يسلك الاتجاه المعاكس، بمعنى أنه يتجه من اللغة العامة ليتنهي إلى اللغة الخاصة، فيبدأ بشرح المفهوم، ذاكرا خصائصه وسماته، أو بالتعريف، لينتهي إلى المصطلح. ومن ذلك قوله: "اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه **ويُسمّى الجملة**"[36]، وفي موضع آخر يقول: " الأفعال على ضربين: منها ما هو لازم للفاعل غير متجاوز له إلى مفعول **ويُقال له: غير المتعدي**. ومنها ما يتجاوز الفاعل إلى مفعول به، **ويقال له المتعدي**"[37]. ويقول في تقسيم الفعل: "الأفعال انقسمت ثلاثة أقسام: قسم ضارع الأسماء مضارعة تامة فاستحق بها أن يكون معربا، **وهو الفعل المضارع** الذي في أوله الزوائد الأربعة... والضرب الثاني من الأفعال ما ضارع الأسماء مضارعة ناقصة **وهو الفعل الماضي**. والضرب الثالث ما لم يضارع الأفعال بوجه من الوجوه، **وهو فعل الأمر**"[38].

ثانيا، المصطلح المركب:

حين يعجز اللفظ المفرد (المصطلح البسيط) عن التعبير عن المفهوم تعبيرا دقيقا، يتم اللجوء إلى نظام الإعراب لتكوين مصطلحات مركبة من كلمتين مرتبطتين بعلاقة من العلاقات التي يتيحها هذا النظام، وتنحصر المصطلحات المركبة في مدونتنا في نوعين من علاقات التركيب هما: التركيب بوساطة علاقة الإضافة، وسنسميه التركيب الإضافي، والتركيب بوساطة علاقة الوصف، وسنسميه التركيب الوصفي.

فأمّا المصطلحات المركبة تركيبيا إضافيا، فتتكوّن في مدونتنا إمّا من اسمين، ومن أمثلته: "حروف الجرّ" (39/7)، و"فعل الأمر" (7/7)، و"حرف المضارعة" (10/7)، و"جمع السلامة" (46/5)، و"جمع التصحيح" (5/5)، و"جمع التكسير" (5/5)، و"بنات الثلاثة" (279/9)، و"بنات الأربعة" (278/9)، و"حروف الجزاء" (90/2)، أو من اسم وصفة، مثل: "ضمير المتكلم" (7/7)، و"اسم الفاعل" (88/3)، و"اسم المفعول" (88/3)، و"غير متعدٍ" (110/7)، و"غير مصروف" (147/1)، و"غير منصرف" (158/1)، و"فعل الفاعل" (135/7)، و"فعل المفعول" (135/7).

وأمّا المصطلحات المركبة تركيبا وصفيا فتتكوّن إمّا من اسم وصفة، مثل: "الفعل المضارع" (10/7)، و"الفعل الماضي" (9/7)، و"الفعل المتعدي" (110/7)، و"الاسم المضاف" (58/3)، و"الضمير المستتر" (197/3)، و"الضمير المتصل" (186/3)، و"الضمير المنفصل" (76/3)، و"الأسماء المتمكنة" 147/3)، و"الأسماء المركبة" (178/4)، و"الضمير المستكن" (139/3)، أو من صفة وصفة، مثل: "المضمر المتصل" (138/3)، و"المضمر المنفصل" (76/3)، و"المضمر المستكن" (139/3)، و"المضمر المخفوض" (143/3)، و"المضمر المرفوع" (76/3)، و"المضمر البارز" (198/3).

والحقيقة أن هذين النمطين شائعان في المصطلحات النحوية في مدونتنا وغيرها من كتب الدرس النحوي التقليدي السابقة واللاحقة. وبصرف النظر عن نوع التركيب، فإن هذه المصطلحات المركبة تقوم أساسا على عنصرين، الأول منهما هو قاعدة المصطلح أو (المُحدَّد)، وهو اللفظ المركزي، والثاني هو التوسعة أو (المُحدِّد). ولا يكتسب المصطلح دلالته من أحد هذين العنصرين، وإنما من وجودهما معاً. فمصطلح "اسم الفاعل" مثلا، لا يكتسب دلالته من دلالة العنصر الأول "اسم"، ولا من دلالة العنصر الثاني "الفاعل"، فلكلٍ منهما دلالته الخاصة في علم النحو، وإنما يكتسب دلالته من وجودهما معاً، فهو اسم على صيغة فاعل.

وغالبا ما يكون العنصر الأول أو اللفظ المركزي (المُحدَّد) واحدا من المصطلحات التي أشرنا إليها سابقا، بأنها من المصطلحات المولّدة التي تعيّن مفاهيم نحوية عامة، كتلك التي تعين

أقسام الكلام، مثل (اسم وفعل وحرف وضمير)، غير أننا نراها تلعب أدوارا في تعيين المفاهيم النحوية بوصفها قاعدة لمصطلح آخر مركب، ويتم تخصيص دلالتها وتضييقها بإدراج العنصر الثاني إلى العنصر الأول بعلاقة الإضافة أو الوصف، وهذا يعني أن توسع بنية المصطلح وتركيبها من مُحدَّد ومُحدِّد يؤدي إلى تضييق الدلالة وتخصيصها[39]، وعلى هذا فالمصطلح المركب أقدر من المصطلح البسيط في التعبير بدقة عن المفاهيم[40] لما فيه من تحديد في الدلالة وتضييق يبعدانه عن التعدد أو الغموض. فالمصطلح المركب لا يكتسب دلالته من أحد المُكونين، ولا تكون دلالته متعددة بتعدد مكوناته، وإنما دلالته مكتسبة من المُكونين مرتبطين بعلاقة تركيبية نسقة للتعبير عن مفهوم واحد.

وقد يُحذف المضاف، على قلة، من بعض المصطلحات المركبة تركيبا إضافيا لتؤول إلى مصطلحات بسيطة تحمل المفهوم نفسه، فقد استعمل ابن يعيش مصطلح الأمر (105/7) للدلالة على فعل الأمر، والفاعل (144/5) للدلالة على مفهوم اسم الفاعل، ومصطلح المفعول (144/5) للدلالة على مفهوم اسم المفعول، ومصطلح التكسير (69/5) للدلالة على ممفهوم جمع التكسير.

أمّا المصطلحات المركبة تركيبا وصفيا، فيُكثِر ابن يعيش من اختصارها بحذف الموصوف واستعمال الوصف للدلالة على المفهوم نفسه؛ فمن ذلك: الماضي (10/7)، والمضارع (10/7)، والمنفصل (185/3)، والمتصل (185/3)، والمضاف (47/3)، والمتعدي (116/7)، والمركّب (178/4).

ثالثا، المصطلح المعقد:

يكثر في مدونتنا بشكل لافت للنظر نمط ثالث من المصطلحات بحسب بنيتها، وهي تلك المصطلحات التي تتكون من ثلاثة ألفاظ فأكثر، ويمكن للدارس أن يميّز نوعين من المصطلحات المعقدة:

النوع الأول: المصطلحات المعقدة بالعلاقات النحوية (الضمائم)، وهي مصطلحات تكوّنت بآليةِ تكوُّن المصطلحات المركبة عن طريق العلاقات التي يتيحها نظام الإعراب، كعلاقة الإضافة أو الوصف، وينضاف إليهما تركيبان آخران هما تركيب العطف، والتركيب شبه الإسنادي الذي يكون من مكوناته أحد حروف الجر. وقد تتداخل هذه العلاقات التركيبية كلها أو بعضها في تكوين هذه المصطلحات.

النوع الثاني: المصطلحات التي تتشكل بطريقِ واحدٍ من الأسماء الموصولة، وهي ما يمكن أن نطلق عليها اسم العبارات المصطلحية.

1- المصطلحات المعقدة بالعلاقات النحوية: "الضمائم"

بحسب ما ورد في مدونتا من مصطلحات تنتمي إلى هذا النوع، نستطيع أن نميّز التشكيلات الآتية من العلاقات النحوية التي تدخل في تكونها:

1. مصطلحات تكوّنت بعلاقة الإضافة وحدها: نحو "ضمير جماعة المؤنث" (7/7)، و"نون جماعة المؤنث" (15/7)، و"أم حروف الشرط" (75/7)
2. مصطلحات تكوّنت بعلاقة الوصف وحدها: نحو "الاسم المعرب المنصرف" (131/1) و"الضمير المنصوب المنفصل" (177/3)، و"الأسماء الثلاثية المجردة" (25/5)، و"الجمع المؤنث السالم" (247/4)، و"الاسم المضمر المنفصل" (183/3)، و"الضمير المنصوب المتصل" (162/3).
3. مصطلحات تكوّنت بعلاقة الإضافة وعلاقة الوصف: نحو "ضمير المؤنثة المخاطبة" (7/7) و"ألف التأنيث الممدودة" (137/1)، و"ألف التأنيث المقصورة" (137/1)، و"تاء التأنيث العارضة" (134/1)، و"تاء التأنيث الساكنة" (53/9).
4. مصطلحات تكوّنت بعلاقتي إضافة وعلاقة وصف: نحو "ضمير جماعة الفاعلين المذكرين" (12/7).
5. مصطلحات تكوّنت بعلاقة العطف: نحو "كان واخواتها" (229/2) ومصطلح "إن وأخواتها" (236/1).
6. مصطلحات تكوّنت بعلاقة شبه الإسناد: "المفعول به" (110/7، 116، 131)، و"المفعول له" (124/7، 125، 126)، و"المفعول معه" (124/7، 125، 126)، و"المتعدي إلى مفعول واحد" (110/7).
7. مصطلحات تكوّنت بعلاقتي الوصف وشبه الإسناد: نحو "الفعل المبني للفاعل" (135/7)، و"الفعل المبني للمفعول" (126/7)، و"الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفعولين" (113/7)، و"الأفعال المتعدية إلى مفعولين" (123/7)، و"الأفعال المتعديّة إلى مفعول واحد" (233/9)، و"التاء اللاحقة للفعل" (156/9).
8. مصطلحات تكوّنت بعلاقتي شبه الإسناد والعطف: نحو "الجمع بالواو والنون والألف والتاء" (19/5).

ولعلّ أكثر ما يُلاحظ في هذه المصطلحات مقدرتها على ضبط الدلالة، والدقة في تحديد المفهوم الذي تعبر عنه. وحسبنا أن نحلل واحدا من هذه المصطلحات، بالنظر إلى عناصره المكوّنة، لنرى وضوح هذه السمة فيه. فمصطلح "الضمير" مصطلح عام يعبر عن أي عنصر

ينتمي إلى مقولة الضمائر، غير أن سمة العموم هذه تتقلص حين يدخل في علاقات مع بعض عناصر أخرى مكونةً مصطلحا مركبًا أو معقدًا، وذلك كما يأتي:

- ضمير.
- ضمير الجماعة.
- ضمير جماعة الفاعلين.
- ضمير جماعة الفاعلين المذكرين.

فاللفظ الأول "ضمير" مصطلح عام شامل، يعبر عن مفهوم الضمائر بأنواعها، متصلة ومنفصلة، للمذكر كانت أم للمؤنث، بصرف النظر عن الحالة الإعرابية رفعا ونصبا وجرًا. وعند إضافة العنصر الثاني "الجماعة" تتقلص هذه الشمولية ويصبح المفهوم أكثر خصوصية، وهو مفهوم الضمائر التي تكون مرجعيتها الجماعة فقط، ولكنه يبقى حاملًا لشمولية الجماعة؛ فلا يُحدِّد الجنس ولا الحالة الإعرابية، ولا نوع الضمير من حيث كونه متصلا أو منفصلا. وبإضافة العنصر الثالث المكوّن للمصطلح، تتقلص الدلالة وتعزل مفهومها عن مفاهيم أخرى مشاركة لهذا المفهوم، فتصبح لا تعبر إلا عن مفهوم الضمائر المتصلة بالأفعال للفاعلية، لكنها لا تميّز الجنس. فيأتي اللفظ الرابع "المذكرين" ليرفع الغموض عن المفهوم بخصوص الجنس ويحدد قيمته الدلالية في مفهومه.

وعلى هذا الأساس فإننا نستطيع أن نربط بنية المصطلح اطّرادا بدقة تعبيره عن المفاهيم ووضوحها؛ لذلك كانت المصطلحات المركبة أو المعقدة أكثر قدرة في إعطاء الدلالات الاصطلاحية المحددة. وبالرغم من مقدرة المصطلحات المعقدة على التعبير عن المفاهيم بدقة؛ نظرًا لما تقدمه عناصرها المكونة من سمات تزيد في وضوح المفاهيم، فإن طول بنيتها يشكل عائقا في حركتها داخل النص، ويبدو أن ابن يعيش كان واعيا لهذا الأمر، وأثر وعيه هذا في استعماله لها، وبخاصة المصطلحات ذات العناصر المتعددة، فجاءت أقل عددا من المصطلحات البسيطة والمركبة، وكثير منها لا يكاد يتخطى عدد مرات تواترها المرة أو المرتين.

2- العبارات الاصطلاحية:

يقف المرء حائرا أمام نوع آخر من المصطلحات التي استعملها بكثرة ابن يعيش في شرحه للمفصل، واستعملها قبله علماء مرحلة التأليف النحوي الأولى، إنها ذات نمط تركيبي مختلف عمّا عرفناه في المصطلحات المركبة والمصطلحات المعقدة، وهي ما يمكن أن نسميها بالعبارات الاصطلاحية، التي تقوم على التوسع في العناصر المكونة للمصطلح، باستعمال أدوات رابطة كالموصولات الاسمية وحروف العطف والجر؛ سعيا نحو توضيح المفهوم وتقريبه. والحَيْرة تأتي

من كون هذه العبارات من السمات التي تميّز مصطلحات العلوم في بداية نشأتها، ونحن إن كنّا نتفق مع من يُسوّغ كثرة ظهورها في نصوص مرحلة نشأة علم النحو، عند سيبويه ومِن بعده المبرد وغيره، بغياب المصطلح الذي يعبّر عن المفهوم بدقة، فإننا لا نستطيع أن نعتمد التسويغ نفسه لظهورها في نصّ متأخر بخمسة قرون عن تلك المرحلة، كُتب في فترة بلغ علم النحو فيها مستوى عاليًا من النضج، ونستطيع أن نطمئن إلى القول بأن المصطلح قد بلغ فيها مستوى مشابها من النضج والاستقرار، وبخاصة أن ظهور هذه العبارات عند ابن يعيش جاء جنبًا إلى جنب مع مصطلحات مستقرة، بسيطة أو مركبة، حاملةٍ المفهومَ الذي تعبّر عنه هذه العبارات.

بالنظر في مدونتنا نستطيع أن نميّز نموذجين نمطيّين لهذه العبارات الاصطلاحية، هما:

1- العبارة الاصطلاحية المبدوءة بالموصول الاسمي "ما"، وهي عبارة قابلة للتوسع او الاختزال، بحسب العناصر التي تدخل في تركيبها، وبحسب السمات المفهوميّة التي يرغب الكاتب في التعبير عنها. ومن أمثلتها: "ما لا يتعدى" (123/7)، و"ما كان متعديا" (293/1)، و"ما يتعدى إلى مفعول واحد" (112/7)، و"ما يتعدى إلى مفعولين" (113/7)، و"ما يتعدى إلى ثلاثة" (115/7)، و"ما كان من الأفعال متعديا إلى مفعولين" (122/7)، و"ما يتعدى إلى مفعولين ويكون الثاني هو الأول في المعنى" (114/7)، و"ما يتعدى إلى مفعولين ويكون المفعول الأول منهما غير الثاني" (113/7)، و"ما لم يُسمّ فاعله" (105/7)، و"ما ليس للفاعل" (107/7)، "ما سُمي فاعله" (128/7)، و"ما لا ينصرف" (135/1)، و"ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره" (71/2)، "ما جاء منصوبا بإضمار فعل لم يُستعمل إظهاره" (68/2)، وغيرها كثير.

فالصورة النمطية لهذا النوع من العبارات الاصطلاحية أنها تأتي مصدّرة بالموصول الاسمي العام "ما" الذي يكون قاعدة للعبارة فهو (المُحدِّد)، وتأتي صلته، وهي لا تكون إلا فعلا، مثبتا أو منفيا، مبنيا للفاعل أو للمفعول، لتلعب دور التوسعة،فهي (المُحدِّد). ونلاحظ في هذا النمط من العبارات مقدرتها على التوسع عن طريق إضافة عناصر أخرى ذات سمات مفهومية تزيد في توضيح المفهوم وتفسيره، وباستعمال عناصر لغوية رابطة كحروف العطف وحروف الجر. والمثال الآتي يوضح دور هذه السمات المفهومية في توضيح المفهوم وتخصيصه عند إضافتها لتوسيع العبارة:

"ما كان متعديا"←"ما يتعدّى إلى مفعول واحد"← "ما يتعدى إلى مفعولين"← "ما يتعدى إلى مفعولين ويكون الثاني هو الأول في المعنى"← "ما يتعدى إلى مفعولين ويكون المفعول الأول منهما غير الثاني"← "ما يتعدى إلى ثلاثة". فالمفهوم الرئيس فيها جميعا واحد وإن توسع التركيب، وهو فكرة التعدي، وجاءت العناصر المضافة لتُسهم في تحديد نوعه.

ويُلاحظ فيها أيضا أن ابن يعيش قد اعتمد أسلوب إعادة الصياغة، فبدّل في عناصرها، وغير من مواقعها، دون أن يوثر ذلك في تغيير المفهوم الذي تُعبّر عنه، ودون أن يزيد في وضوحه؛ إذ قد يُصدّر هذه العبارة باسم أو فعل أو بتركيب اسمي، ويربطه بالموصول الاسمي "ما" براط أو بعلاقة تركيبية، ومن أمثلة ذلك: "ما ليس للفاعل" (105/7)← "ما لم يُسمَّ فاعله" (75/2)← فعل ما لم يسمَّ فاعله (219/5)← "بَنيتَه [الفعل] لما لم يُسمَّ فاعله" (133/7)← "بناء الفعل لما لم يُسمَّ فاعله" (131/7)← "بناء ما لم يُسمَّ فاعله" (139/1).

2- العبارة الاصلاحية القائمة على واحد من الموصولات الاسمية الخاصة (الذي والتي): وهذا النمط من العبارات الاصطلاحية أقل شيوعا عند ابن يعيش، على الرغم من كونها تعدّ ظاهرة في مؤلفات الجيل الأول من النحاة وخصوصا عند سيبويه[41]. وتختلف هذه العبارات الاصطلاحية عن النوع السابق في كون الاسم الموصول هنا يلعب دور المحدِّد لاسم قبله، إذ تكاد تتشكل بطريق واحدة، من اسم (محدَّد) متلو بالموصول الاسمي وصلته (المحدِّد). ومن أمثلة هذا النوع في مدونتنا: "الأفعال التي سُمي فاعلوها" (129/7)، و"المفعول الذي لم يُسمَ فاعله" (126/7)، و"الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين" (141/7)، و"الأفعال التي لا تتعدى" (164/7)، و"الفعل الذي لا يتعدى الفاعل" (123/7)، و"أفعل الذي يراد به التفضيل" (8/3)، و"أفعل الذي بمعنى التفضيل" (155/3)، و"الجملة التي تقع صفة" (96/3)، و"الواو التي هي ضمير الجماعة" (173/9)، و"الواو التي هي ضمير" (155/9)، و"الاسم الذي لا ينصرف" (135/1).

فالملاحظ في هذه الأمثلة أن جلّها قد جاء حاملا للمفاهيم التي تعبّر عنها بعض العبارات الاصطلاحية التي تنتمي إلى النمط الأول، وهذا يعني أن هذه العبارات تدخل في نطاق إعادة الصياغة في سياق الشرح والتحليل، التي تحدثنا عنها سابقا. فمن ذلك مثلا: عبارة "المفعول الذي لم يُسمَ فاعله" مقابلا لعبارة "ما لم يُسمَ فاعله"، وعبارة "الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين" مقابلا لعبارة "ما يتعدى إلى مفعولين"، وعبارة "الاسم الذي لا ينصرف" مقابلا لعبارة "ما لا ينصرف".

ويبدو لنا أن هذا التنويع في العبارات الاصطلاحية، توسيعا أو تضييقا أو بإعادة الصياغة واستعمال البدائل، يكون محكوما بالسياق الذي تندرج فيه، والذي يستدعي عبارة دون غيرها، بهدف شرح المفهوم وتوضيحه، وفي سياق توضيح الأفكار والتمثيل، وبخاصة إذا ما عرفنا أن هذه العبارات قد تُختزل، في أغلب الأحيان، بحذف جميع العناصر ذات السمات التوضيحية، والروابط الأخرى، لتؤول إلى مصطلحات معقدة أو مركبة أو بسيطة، فابن يعيش قد استعمل

مصطلحات مستقرة للتعبير عن المفاهيم نفسها التي تُعبّر عنها هذه العبارات الاصطلاحية؛ فمن النط الأول استعمل مصطلح "الفعل المتعدي" (74/7) واستعمله محذوف الموصوف "المتعدي" (110/7) مقابلين لعبارة "ما يتعدى من الأفعال"، واستعمل مصطلح "الفعل المتعدي إلى مفعول واحد" (110/7) مقابلا لعبارة "ما يتعدى إلى مفعول واحد"، ومصطلح "الفعل المبني للمفعول" (126/7) مقابلا للعبارات "ما ليس للفاعل" و"ما لم يُسمَ فاعله" و"بناء الفعل لما لم يُسمَ فاعله" و"بناء ما لم يُسمَّ فاعله".

ومن النمط الثاني استعمل ابن يعيش مصطلح "أفعل التفضيل" (8/3) مقابلا للعبارتين "أفعل الذي يراد به التفضيل" و"أفعل الذي بمعنى التفضيل"، واستعمل مصطلح "الجملة الصفة" (95/3) مقابلا للعبارة "الجملة التي تقع صفة"، والمصطلح "غير المنصرف" (158/1) مقابلا للعبارة "الاسم الذي لا ينصرف"، والمصطلح "واو الضمير" (263/9) مقابلا للعبارتين "الواو التي هي ضمير" و"الواو التي هي ضمير الجماعة".

ملحوظات ختامية:

دار الكلام في الصفحات السابقة حول المصطلح النحوي في كتاب شرح المفصل لابن يعيش، وقد تبين لنا أن أكثر المصطلحات شيوعا في الاستعمال هي تلك المكونة من لفظ واحد منتميا إلى مقولتي الاسم والصفة، وتلك التي تتكون من لفظين مرتبطين بإحدى علاقتي الإضافة أو الوصف. وكان أقلها شيوعا هي المصطلحات التي تتكون من ثلاثة ألفاظ فأكثر، مما ارتبطت فيما بينها بالعلاقات النحوية المختلفة، الإضافة والوصف والعطف وشبه الإسناد، ويبدو أن ذلك يرجع إلى وعي ابن يعيش بأن المصطلحين البسيط والمركب أقدر على تلبية معياري التردد والشيوع[42] من المصطلح المعقد وذلك بفضل نضجهما من حيث البنية واستقرارهما. أمّا المصطلح المعقد، فبالرغم من كونه أكثر قدرة على حصر المفهوم وعزله فلا يلتبس بغيره؛ نظرا للسمات المفهومية التي تُضيفها العناصر المكوِّنة له، فإن بنيته تشكل عائقًا في حركته داخل النص.

وقد لاحظنا كيف كان المصطلح يُطوَع في النص، فيدخل في علاقات ائتلافية مع مشتقات تنتمي إلى نفس الجذر الذي ينتمي إليه المصطلح، سواء أكانت أفعالا أم أسماء أم صفات، بحسب ما يستدعيه النص من بنىً، حتى كأن النص يكاد يغرق بالتكرار، كل ذلك بهدف توضيح المفهوم وتقريبه من الأذهان ومنع الالتباس عنه، وما ذلك إلا دليل على صعوبة ضبط المصطلح، وعلى أن إدراك مفهومه ليس أمرًا بدهيًا، وإنما يحتاج إلى أن يُسخّر العالِم كل ما تُتيحه اللغة من معطيات تساعد في فهمه، فرأيناه يراوح بين لغة الاختصاص واللغة العامة، فينتقل من المصطلح إلى الشرح والتمثيل، أو ينتقل من التمثيل والشرح إلى المصطلح.

وجاءت العبارت الاصطلاحية بأشكالها المختلفة، وصياغاتها المتنوعة، بما فيها من توسيع وتضييق وبدائل، وبما فيها من استعادة للشرح بألفاظ أخرى، رغم وجود مصطلحات مقابلة لها مستقرة،لتؤكد حقيقة الغرض الذي يرمي إليه ابن يعيش وهو تقريب المفهوم وتبسيط تعابير الخطاب، فيغدو المصطلح في متناول القارئ العادي؛ لأنه يقربه من اللغة العامة المتداولة، ولا يبقى على جموده في لغة الاختصاص. فقيمة المصطلح لا تظهر إلا من خلال تفاعله في النص، وما ينتجه هذا التفاعل من بدائل يستدعيها السياق الذي ترد فيه.

The Grammatical Terminology in *Sharh al Mufassal* by IbnYa'eesh: A Study in Text's Effects

AmjadTalafheh and Khalid S. Alkindi, *Department of Arabic Language and Literature, Sultan Qaboos University, Oman.*

Abstract

This research aims to study the grammatical terminology in one of the most important grammar books, *Sharh al Mufassal* by ibnYa'eesh. Studying terminology as a part of a text makes scholars who study the text aware of the terminology's value and accurately explain some aspects of its functions especially studying the terminology in forms and indices away from the text. The grammatical terminology, even though it is a special concept belonging to the study of grammar, is a linguistic concept that is influenced by the context in which it appears and it shows its value and its meanings based on its function in the text. In this article, we will try to explore how the text influences the terminology at both levels: structure and meaning.

Key words: The grammatical terminology, Arabic Grammar, Sharh al Mufassal.

الهوامش

(1) تكثر الروايات التي تتحدّث عن نشأة النحو العربي، ويصعب الاتفاق على فكرة بداية التفكير النحوي، غير أن ظهور كتاب بحجم كتاب سيبويه، دليل على نشاط علمي هائل قبله؛ إذ لا يمكن أن نتصور أن كتابا يقدم هذا النضج من التفكير النحوي قد نشأ من فراغ، والإحالات التي نجدها في الكتاب نفسه إلى علماء متقدمين على سيبويه دليل آخر.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، القاهرة، مكتبة العلوم والآداب للنشر والتوزيع، ط1، 2013، ج1، ص43.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص43.

(4) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط1، 1999، مادة (صلح)، ص. 303.

(5) الأزهري، تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون ومحمد علي النجار، القاهرة، دار القومية العربية، ط1، 1964، مادة (صلح)، ص. 243.

(6) انظر: Troupeau, Gérard, La terminologie grammaticale, in La formation du vocabulaire scientifique et intellectuel, France, Prepols, 1994, pp. 15-16.

(7) الجرجاني، التعريفات، بيروت، لبنان، ط 1، 1983، ص. 28.

(8) طليمات، غازي، المفهوم النحوي في كليات الكفوي بين المصطلح والتعريف، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، العدد 9، 1995، ص 236.

(9) انظر Felber, Hulmet, quelques questions fondamentales au sujet de la terminologie, Vienne, INFOTERM, 1981, pp. 1-50.

(10) انظر: كلود لوم، ماري، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012، ص42.

(11) انظر Auger, P. et Rousseau, JL. Méthodologie de la Recherche Terminologique, Québec, Office de la langue française, 1978, p. 31.

(12) Dubois, Jean, Dictionnaire de la Linguistique et des Sciences du Langage, Paris, Larousse, 1994, p. 480.

(13) انظر Rondeau, G., Introduction à la terminologie, Montréal, Québec, Gaétan Morin, 2ème éd. 1991, p. 19.

(14) السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل، بيروت، المكتبة العصرية، 1986،، ج1، ص402.

(15) السيوطي، المزهر، ج1، ص369.

(16) سيبويه، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 3، 1988، ج1، ص24.

(17) ابن سيده، المخصص، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، ج13، ص258.

(18) انظر: Jean Dubois, Dictionnaire de Linguistique générale, 1ère édition, Paris, Librairie Larousse, 1973, p.327.

(19) يمثل هذه النظرة ما يُطلق عليه اسم "المدرسة النمساوية". انظر: Felber, H., Terminology manual, UNESCO-INFOTERM, Paris, 1979. And Rey A., La Terminologie: noms et notions, Paris, PUF, 2ème édition, 1979.

(20) انظر تفصيل ذلك: ابن مراد، إبراهيم، المصطلحية وعلم المعجم، في مجلة المعجمية، عدد8، 1992، ص. 5-16

(21) انظر: Slodzian, M., L'émergence d'une terminologie textuelle et le retour du sens ; in Le sens en terminologie,Lyon, Travaux du CRTT, PUL, 2000, p. 61.

(22) انظر Roman, A., L'origine et l'organisation de la langue arabe d'après le sahibi d'bn Faris, in Arabica, Tome XXXV, 1991, pp. 3-4.

(23) انظر Roman, A., La création lexicale en arabe, Lyon, PUL, 1999, p. 179

(24) انظر Roman, A., Les combinatoires fondatrices de la langue arabe, in Autour de la nomination, Lyon, PUL, 1997, pp. 13-19, وانظر: Roman André, La création lexicale en arabe, 1999, p. 180.

(25) انظر سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، ج1، ص21، وابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص46.

(26) انظر: حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، القاهرة، عالم الكتب، ط 3، 1988، ص 90-132.

(27) انظر: ابن مراد، إبراهيم، مسائل في المعجم، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997، ص 32-33.

(28) انظر تفصيل ذلك، ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص65

(29) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص46

(30) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص 178.

(31) ابن يعيش، شرح المفصل، ج3، ص 178.

(32) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص116.

(33) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص110.

(34) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص110

(35) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص110.

(36) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص46.

(37) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص116.

(38) ابن يعيش، شرح المفصل، ج7، ص10.

(39) انظر: Guiraud, P., La sémantique, Que Sais-je ? Paris, PUF, N° 655, 8ème éd. 1975, p.89

(40) انظر: ابن طالب، عثمان، علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكاليات النظرية والمنهجية، في دراسة تأسيس القضية الاصطلاحية، عبد السلام المسدي وآخرون، قرطاج، بيت الحكمة، 1989، ص. 82.

(41) انظر: Talafheh, Amjad, La Terminologie Grammaticale Complexe dans le kitab de Sibawahi, Lille, ANTR, France.

(42) التردد هو تواتر المصطلح في النص، والشيوع هو تواتره في نصوص أخرى، انظر: كلود لوم، ماري، علم المصطلح مبادئ وتقنيات، مرجع سابق، ص 41-64.

قائمة المصادر والمراجع

أولا، المصدر:

ابن يعيش، **شرح المفصل**، تحقيق: إبراهيم محمد عبد الله، القاهرة، مكتبة العلوم والآداب للنشر والتوزيع، ط1، 2013.

ثانيا، المراجع:

أ. بالعربية:

الأزهري، **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون ومحمد علي النجار، القاهرة، دار القومية العربية، ط1، 1964.

الجرجاني، **التعريفات**، بيروت، لبنان، ط 1، 1983.

حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، القاهرة، عالم الكتب، ط 3، 1988.

سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط 3، 1988.

ابن سيده، **المخصص**، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ.

السيوطي، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل، بيروت، المكتبة العصرية، 1986.

ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط1، 1999.

ابن طالب، عثمان، **علم المصطلح بين المعجمية وعلم الدلالة: الإشكاليات النظرية والمنهجية، في دراسة تأسيس القضية الاصطلاحية**، عبد السلام المسدي وآخرون، قرطاج، بيت الحكمة، 1989.

طليمات، غازي، المفهوم النحوي في كليات الكفوي بين المصطلح والتعريف، **مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية**، دبي، العدد 9، ص ص 233-269، 1995.

كلود لوم، ماري، **علم المصطلح مبادئ وتقنيات**، ترجمة: ريما بركة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012.

ابن مراد، إبراهيم، المصطلحية وعلم المعجم، **مجلة المعجمية**، تونس، العدد 8، ص ص 5-16، 1992.

ابن مراد، إبراهيم، **مسائل في المعجم**، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1997.

ب. بغير العربية:

Auger, P. et Rousseau, JL. *Méthodologie de la Recherche Terminologique*, Québec, Office de la langue française, 1978.

Dubois, J., *Dictionnaire de Linguistique générale*, Paris, 1ère édition, Librairie Larousse, 1973.

Dubois, J., *Dictionnaire de la Linguistique et des Sciences du Langage*, Paris, Larousse, 1994.

Felber, H., quelques questions fondamentales au sujet de la terminologie, *Infoterm*, Vienne, 1981, pp. 1-50.

Felber, H., Terminology manual, Paris, *Unesco-Infoterm*, 1979.

Guiraud, P, *La sémantique, Que Sais-je* ? Paris, PUF, N° 655, 8ème éd., 1975.

Rey, A., *La Terminologie: noms et notions*, Paris, PUF, 2ème édition, 1979.

Rondeau, G., *Introduction à la terminologie Rondeau*, G., Introduction à la terminologie, Montréal, Québec, Gaétan Morin, 2ème éd. 1991.

Roman, A., L'orig*ine et l'organisation de la langue arabe d'après le sahibi d'bn Faris*, in Arabica, Tome XXXV, 1991.

Roman, A., *La création lexicale en arabe*, Lyon, PUL, 1999.

Roman, A., "*Les combinatoires fondatrices de la langue arabe*", in Autour de la nomination, Lyon, PUL, 1997.

Slodzian, Monique, L*'émergence d'une terminologie textuelle et le retour du sens*; in Le sens en terminologie, Travaux du CRTT, Lyon, PUL, 2000.

Talafheh, Amjad, *La Terminologie Grammaticale Complexe dans le kitab de Sibawahi*, Lille, France, ANTR, 2005.

Troupeau, Gérard, *La terminologie grammaticale, in La formation du vocabulaire scientifique et intellectuel*, France, Prepols, 1994.